الأمم المتحدة

CCPR/C/SR.1855/Add.1

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

Distr.: General
13 January 2010
Arabic
Original: French

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة التاسعة والستون

محضر موجز للجزء الثاني من الجلسة ١٨٥٥ (علنية)*

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الخميس، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة مدينا **كيروغا**

المحتويات

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

* يرد المحضر الموجز للجزء الأول (المغلق) لهذه الجلسة في الوثيقة CCPR/C/SR.1855.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations,1 Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.00-43436 011209 130110

الرجاء إعادة الاستعمال

بدأ الجزء العلني من الجلسة الساعة ١٢/٣٥

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى (البند ٢ من جدول الأعمال)

اجتماع غير رسمي مع الدول الأطراف

١- **الرئيسة** قالت إن الدول ترغب إجمالا، في مساعدة الهيئات التعاهدية، وأبدت استصوابها لفكرة تنظيم اجتماع غير رسمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، لتبادل المعلومات بين الدول الأطراف واللجنة ويمكن أن تتمثل اللجنة فيه إما بكامل أعضائها أو أن يمثلها المكتب أو مجموعة من الأعضاء فقط.

٢- **السيد عمر** أيد هذه المبادرة التي قد تكون مفيدة للغاية. وارتأى أن يحضر جميع أعضاء اللجنة وأن ينعقد الاجتماع في قصر الأمم Palais des Nations عوضا عن قصر ويلسن.

٣- **السيد شاينين** أبدى اتفاقه مع السيد عمر على ضرورة حضور جميع أعضاء اللجنة. وأضاف قائلا إن هذا الاجتماع ينبغي أن يُعقد خارج الساعات المعتادة لانعقاد الجلسة ما دام اجتماعا غير رسمي. بيد أنه لا بد من توافر خدمة الترجمة الشفوية المتزامنة. وفي حال تعذر الحصول على هذه الخدمة لاجتماع غير رسمي، يمكن الاحتجاج بحدث خاص كحلول الذكرى الخامسة والعشرين للعهد مثلا.

٤- **السيد هينكين** اقترح أن تجتمع الرئيسة بالأمانة لوضع قائمة بالدول التي ستُدعى لحضور الاجتماع.

٥- **السيد لالاه** قال إنه يوافق على عقد الاجتماع في حضور جميع الأعضاء وخارج الساعات المعتادة لانعقاد الجلسة إذا تسنى ذلك ولكنه تساءل عما إذا كان من الأصوب عقده في نيويورك باعتبار أن الدول ليست كلها ممثلة في جنيف.

٦- **السيد كلاين** أيد اقتراح السيد لالاه، وأضاف قائلا إنه يجب وضع جدول أعمال مسبقا تفاديا لعدم الاتساق في الحوار.

٧- **السيدة غايتان دي بومبو** اقترحت أن يتم الاستعلام عن عدد البلدان الممثلة في جنيف وأن يتولى فريق مصغر صياغة جدول الأعمال.

٨- **الرئيسة** سلمت بأن جميع الدول لديها بعثة تمثلها في نيويورك. ولكنها اعتبرت أن تنظيم هذا الاجتماع الذي قد يُكتب له الاستمرار في المستقبل، سيكون أسهل في جنيف نظرا لوجود الأمانة في هذه المدينة.

٩- **السيد أندو** اقترح بيان نوع التمثيل المطلوب من الدول الأطراف مسبقا.

١٠- **السيد زاخيا** ارتأى أن يُطلب من الدول أن تُعدَّ مسبقا، اقتراحات خطية تتعلق بسبل تحسين العلاقات بينها وبين اللجنة، وذلك من أجل إضفاء مزيد من الفاعلية على الاجتماع.

١١- **الرئيسة** لاحظت أن اللجنة توافق من حيث المبدأ، على تنظيم اجتماع غير رسمي مع الدول، وأبدت استعدادها للاجتماع مع موظفي الأمانة من أجل تحديد الخطوات.

١٢- *وقد تقرر ذلك.*

الاستراتيجيات الإقليمية المعتمدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٣- **السيدة كلاين – بيدمون** (المفوضية السامية لحقوق الإنسان) قدمت تقييما للأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الشهور الثلاثة الأولى في إطار الاستراتيجيات الإقليمية المعتمدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وقالت في البداية، إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان تولي بالفعل منذ بضع سنوات، أهمية خاصة للترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي نظرا لعدم وجود المنظمات الإقليمية فيها. وقد قررت المفوضية السامية بموجب ولايتها الواسعة، ورغم إدراكها لمحدودية الموارد المتاحة لها، اعتماد نهج أكثر اتساقا في الاضطلاع بمهامها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وسيكون هدفها زيادة المكاسب التي تم إحرازها في مجال حقوق الإنسان إلى أقصى قدر ممكن، والاستفادة، على أحسن وجه، من القدرات الإقليمية المتاحة عن طريق تقاسم الخبرة التي اكتسبها الشركاء الإقليميون (الحكومات والمؤسسات المالية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) ومناقشة أفضل الممارسات التي ينبغي تبنيها معهم.

١٤- وستحدد المفوضية السامية لحقوق الإنسان أكثر الحالات مدعاة للقلق في مجال حقوق الإنسان من خلال تحليل عمل الهيئات التعاهدية الدولية، والمقررين الخاصين والمكاتب الخارجية. وفيما يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادي، التي تعتبر "رائدة" في هذه الاستراتيجية، ينبغي التأكيد مجددا، على أن الحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية قد اتفقت إبان حلقة العمل السادسة بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على إيلاء الأولوية للمجالات التالية وهي: وضع خطط عمل وطنية وخطط تعليمية في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسات وطنية – لجان وطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم – وحماية أضعف الفئات في المجتمع، أي السكان الأصليون والنساء والأطفال – والنهوض بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومنذ ذلك الحين، تحول ذلك البرنامج الإطاري الذي وُضع من أجل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلى شبكة واسعة من الأنشطة جرى بالفعل استعراض ما أحرزته من تقدم مرتين (في نيودلهي في عام ١٩٩٩ وفي بيجين في عام ٢٠٠٠) وهي تولي أهمية متزايدة للمجتمع المدني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أُنشئ "برنامج كيتو الإطاري" الذي يشمل بلدان أمريكا اللاتينية حيث تتمتع المنظمات الإقليمية بحضور قوي، بالإضافة إلى بعض بلدان الكاريبي.

وتعكف المفوضة السامية حاليا، على وضع برنامج إطاري من أجل أفريقيا يتم تنفيذه في مرحلة أولى وفق نهج دون إقليمي يشمل وسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. كما تحظى المنطقة العربية باهتمام المفوضة السامية التي تعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل وضع مشروع مشترك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة في القاهرة في عام ١٩٩٩.

١٥- وفي الختام، رأت السيدة كلاين - بيدمون إنه سيكون من المجدي جدا للمفوضية السامية أن تعمد اللجنة لدى استعراض تقارير الدول الأطراف، إلى تحديد أفضل الممارسات المتبعة في مجال إنشاء المؤسسات الوطنية وإشراك المجتمع المدني وتنفيذ العهد. فالمفوضية السامية التي تتابع عن كثب حالة حقوق الإنسان السائدة في وسط آسيا على سبيل المثال، يمكن أن تجني فائدة عظيمة من العمل التحليلي الذي تقوم به اللجنة في هذا المضمار.

١٦- **السيد لالاه** أعرب عن شكره العميق للسيدة كلاين - بيدمون على عرضها وعرض عليها أحد الشواغل التي تساور اللجنة ويتعلق بالأثر الذي ستخلفه معضلة محدودية الموارد حين تقترن بمعضلة زيادة عبء العمل، على أنشطة الهيئات التعاهدية وعلى الإجراءات الخاصة. وتعهد بأن تبذل اللجنة ما في وسعها لتعزيز الاستراتيجية الجديدة المشار إليها من أجل تحسين فهم مسألة حقوق الإنسان، شريطة ألا يكون الإهمال نصيب الأنشطة التي تضطلع بها.

١٧- **السيدة إيفات** سألت عما إذا كانت المفوضية السامية تعد تقارير دورية عن حالة حقوق الإنسان السائدة في المناطق الكبرى من العالم، وقالت إن هذه التقارير ستكون في حال وُجدت، مفيدة جدا للجنة في عملها.

١٨- **السيد كلاين** سأل عن كيفية استخدام المؤشرات الخاصة بتقييم إعمال حقوق الإنسان في حال كانت هذه المؤشرات موجودة بالفعل.

١٩- **السيد هينكين** سأل بدوره، عن الكيفية التي تتيح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان رصد تنفيذ توصيات اللجنة على مستوى الدول الأطراف. إذ أن الحكومات تشعر عادة بأنها غير مُلزمة بوضع تلك التوصيات موضع التنفيذ وهو ما يمثل مشكلة فيما يتعلق بالفعالية.

٢٠- **السيد عمر** قال إنه يود لو يتم استئناف النقاش بشأن الاستراتيجيات الإقليمية في وقت لاحق لأن هذه المسألة تستحق الوقوف عندها أكثر.

٢١- **السيدة كلاين - بيدمون** قالت إنها تأمل في ألا يزيد النهج الإقليمي الجديد من عبء العمل على الهيئات التعاهدية. واقترحت أن تسلط اللجنة الضوء في سياق استعراض التقارير، على المعطيات الرئيسية الخاصة بكل منطقة. وتعهدت بأن تضع المفوضية السامية من جانبها، الوثيقة السنوية التي تعدها بشأن ما ستضطلع به من أنشطة في المستقبل، رهن إشارة اللجنة. وأضافت قائلة إن وضع المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية قد استُكمل إلا أن العمل

على تحديد مؤشرات في مجال الحقوق المدنية والسياسية لم ينته بعد. وفيما يتعلق بإضفاء طابع إلزامي أكثر على تنفيذ توصيات اللجنة على مستوى البلدان، أكدت السيدة كلاين - بيدمون أن المفوضية السامية ليست ممثلة في جميع البلدان إلا أنها تعمل بالتعاون الوثيق مع المكاتب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يمكن أن تُوكل إليها مهمة الرصد هذه. وأبدت استعدادها لاستئناف هذا النقاش مع اللجنة في جلسة قادمة.

٢٢- **الرئيسة** شكرت السيدة كلاين - بيدمون على المعلومات القيِّمة التي أبلغتها للجنة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠